الأمم
المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.172/4
2 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المؤتمر العالمي للحد
من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام للمؤتمر

* A/CONF.172/1.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٥	٣
أولا -	العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	٦ - ٢٣	٤
	ألف - إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية من قبل الجمعية العامة	٦ - ٩	٤
	باء - إطار العمل الدولي	١٠ - ٢٣	٥
ثانيا -	وضع البرامج وتنفيذها	٢٤ - ٩٠	٩
	ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية	٢٥ - ٣٣	٩
	باء - التنسيق فيما بين الوكالات	٣٤ - ٣٦	١٢
	جيم - اللجان الوطنية والترويج الإقليمي	٣٧ - ٦٣	١٤
	دال - الإعلام العام، نشر المعلومات، وتكنولوجيا ونظم المعلومات	٦٤ - ٧٧	٢٠
	هاء - الجوانب الاقتصادية للكوارث والقطاع الخاص	٧٨ - ٨٣	٢٤
	واو - المشاريع الإيضاحية الدولية والمشاريع الدولية والاقليمية	٨٤ - ٩٠	٢٦
ثالثا -	استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	٩١ - ٩٤	٢٨
رابعا -	الاستنتاجات	٩٥ - ١٠٧	٢٩
	ألف - المقاصد والأهداف	٩٦ - ٩٩	٢٩
	باء - تدابير السياسة العامة الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني	١٠٠- ١٠٢	٣٠
	جيم - الاجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة	١٠٣	٣١
	دال - تنظيم العقد	١٠٤	٣١
	هاء - الجوانب المالية	١٠٥- ١٠٧	٣١

مقدمة

١- أن الكوارث الطبيعية الشائعة في أنحاء عديدة من العالم تقع بصرف النظر عن الحدود الوطنية. وبالرغم من أن الاستجابة - والمسؤولية - الأساسية تقع على عاتق السلطات الوطنية أو المحلية، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات دولية عندما تقع أحداث تستنفد القدرات الوطنية وتطغى عليها.

٢ - لقد قام المجتمع الدولي على مر السنين باستحداث آليات للاستجابة للكوارث الطبيعية. وقد كان يُنظر إلى الكوارث الطبيعية في البداية باعتبارها أحداثا مفاجئة وعنيفة من فعل الطبيعة تعكر صفو الحياة البشرية وتسبب الموت والدمار والخسائر في الممتلكات والثروات - فرديا وجماعيا. وكان التشديد ينصب على مساعدة الحكومات فيما يتعلق ببعض جوانب الكوارث، مثل تنسيق عمليات الإغاثة وإعادة البناء، ومنع تفشي الأوبئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، ومحاولة ضمان بناء المدارس والمساكن وغير ذلك من أنواع البناء على أساس معايير تكفل مقاومتها للمخاطر. وقد تركز هذا النهج إما على عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ أو على الجوانب العلمية والتقنية والهندسية للوقاية من الكوارث.

٣- وفي عام ١٩٧٠، نكب خليج البنغال بواحدة من أسوأ الكوارث الطبيعية في التاريخ: فقد عصف بالخليج إعصار حلزوني مداري دفع أمامه موجة مدية هائلة اجتاحت بنغلاديش مما أدى إلى مصرع ما يتراوح بين ربع مليون ونصف مليون شخص. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إنشاء آلية دائمة لإدارة الكوارث. وأنشأت الجمعية العامة بقرارها ٢٨١٦ (د-٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الذي أصبح يطلق عليه الآن اسم إدارة الشؤون الإنسانية. وقد دعا القرار لأول مرة إلى اعتماد نهج متكامل إزاء إدارة الكوارث أصبحت فيه الإغاثة في حالات الكوارث والوقاية من الكوارث - أو "الحد منها" حسبما يشار إليها أيضا في السياق الحالي - تشكل رسميا أجزاء مكملة لبرنامج للأمم المتحدة.

٤- ومنذ عام ١٩٧١، بات من الواضح أن الكوارث الطبيعية لا تسبب خسائر في الأرواح والممتلكات فحسب بل إنها تؤدي فعلا إلى إعاقة التنمية أيضا. وتتفاقم المشكلة من جراء تكرر حدوث الكوارث. وقد أُضيف إلى الكوارث الطبيعية المفاجئة شبح الكوارث البطيئة الظهور ولا سيما من خلال الجفاف الذي تعقبه المجاعة وتشريد السكان المنكوبين في اتجاه مراكز التغذية الطارئة.

٥- إن الإغاثة في حالات الكوارث لا تستطيع وحدها أن تذلل المشكلة العامة التي تثيرها الكوارث الطبيعية. فقد تزايدت أهمية إدارة الكوارث، وجمع المعلومات، ونشرها، والاتصالات، وتنسيق العمل الدولي، بما في ذلك أنشطة الوقاية وتخفيف الآثار والتأهب، لتُجاري الانجازات المحققة في مجالات المعرفة والوعي والتكنولوجيا. وقد أصبح الحد من الكوارث بصورة فعالة يشكل هدفا واقعيا. ويجب أن يُصبح الحد من تواتر وقوع الكوارث وحجمها جزءا من عملية التنمية. وثمة دراسة تستند إلى المصادر القائمة للمعلومات المتعلقة بالكوارث أجرتها أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وهي تصف اتجاهات الأضرار/الخسائر المتزايدة الناجمة عن الكوارث على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهي مرفقة بهذا التقرير (A/CONF.172/4/Add.2).

أولا - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

ألف - إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية من قبل الجمعية العامة

٦- بحلول نهاية الثمانينات وبناءً على مبادرة من علماء بارزين، خلُصت الجمعية العامة إلى أنه يلزم بذل جهد دولي أكثر تضافرا من أجل إبطاء وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية ومنعها في نهاية المطاف. وقد تمثلت العوامل الرئيسية الثلاثة التي أفضت إلى إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في: التزايد السريع في الخسائر الناجمة عن الكوارث مع تزايد سرعة النمو السكاني وعملية التحضر؛ وحقيقة أن مثل هذه الخسائر تُضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتزيد من حدة التدهور البيئي؛ وحقيقة أن الأساليب التي ثبُت نجاحها في التقليل من الخسائر إلى حد بعيد لا تطبق على نطاق واسع بما فيه الكفاية، ولا سيما في البلدان النامية.

٧- وعلى إثر قرار الجمعية العامة بشأن إعلان التسعينات عقدا دوليا للحد من الكوارث الطبيعية (القرار ١٦٩/٤٢)، أنشأ الأمين العام في عام ١٩٨٨ فريقا مخصصا من العلماء قام بصياغة الإطار البرنامجي للعقد، كما اعتمد إعلان طوكيو. وقد أفضى هذا إلى نشوء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية من أجل تشجيع إجراء تحسين ذي شأن في مجال الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها بحلول نهاية القرن العشرين.

٨- كما أنشأ الأمين العام لجنة توجيهية مشتركة بين الوكالات تتألف من المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق العمل خلال العقد. وقد لعب الفريق العامل المشترك بين الوكالات

والتابع للجنة التوجيهية دورا هاما. وانضم إلى وكالات الأمم المتحدة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات ممثلون عن منظمات غير حكومية ومنظمات علمية.

٩- وهكذا فقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين في عام ١٩٨٩ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (القرار ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩). وقد اعتُمد في مرفق ذلك القرار إطار عمل دولي للعقد تم فيه تحديد الهدف والمقاصد، وتدابير السياسة العامة التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء، والإجراءات التي يتعين أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة، والترتيبات التنظيمية خلال العقد، والترتيبات المالية، وعملية الاستعراض.

باء - إطار العمل الدولي

١ - هدف العقد ومقاصده

١٠- الهدف من العقد هو العمل، من خلال إجراءات متضافرة، خصوصا في البلدان النامية، على الحد من الخسائر في الأرواح والأضرار بالممتلكات والإخلال بالحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للكوارث الطبيعية.

١١- وتتمثل مقاصد العقد فيما يلي:

(أ) تحسين قدرة البلدان على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛

(ب) استنباط مبادئ توجيهية ملائمة لتطبيق المعارف العلمية والتقنية القائمة؛

(ج) تعزيز المساعي العلمية والهندسية الرامية إلى سد الثغرات في المعرفة؛

(د) نشر المعلومات التقنية القائمة والجديدة؛

(هـ) وضع تدابير لتقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها والوقاية منها والتخفيف من آثارها عن طريق برامج المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ومشاريع البيان العملي والإعلام والتدريب.

٢ - السياسة العامة والاستراتيجية

١٢- من أجل تحقيق هدف ومقاصد العقد، طُلب من الحكومات المعنية القيام بما يلي:

(أ) أن تضع برامج وطنية للتخفيف من آثار الكوارث وأن تدمج هذه البرامج في خطط التنمية الوطنية؛

(ب) أن تشترك خلال العقد في اتخاذ إجراءات دولية متضافرة وأن تنشئ لجانا وطنية بالتعاون مع الأوساط العلمية والتكنولوجية ذات الصلة؛

(ج) أن تشجع السلطات الوطنية على اتخاذ خطوات مناسبة لحشد الدعم من القطاعين العام والخاص؛

(د) أن تعمل على زيادة وعي الجمهور بالمخاطر وما يترتب عليها من عواقب؛

(هـ) أن تولي الاهتمام الواجب للجوانب الصحية المتصلة بالكوارث الطبيعية؛

(و) أن تحسن إمكانية الحصول المبكر على الإمدادات في حالات الطوارئ؛

(ز) أن تبقي الأمين العام للأمم المتحدة على علم بجميع التطورات التي تحدث على المستويات الوطنية والدولية.

١٣- وقد تم منذ البداية تشجيع المؤسسات - المالية والعلمية والتكنولوجية غير الحكومية والوطنية والدولية - على دعم أنشطة العقد والمشاركة فيها. وتم حث أجهزة ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة على إيلاء الأولوية للحد من الكوارث الطبيعية من جميع جوانبه وفي جميع مراحله. وتم التشديد على صياغة وتنفيذ برامج إعلامية تهدف إلى زيادة وعي الجمهور بفوائد الحد من الكوارث. وطُلب إلى المنسقين المقيمين والممثلين الميدانيين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة أن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع الحكومات من أجل تحقيق هدف العقد ومقاصده. وبالمثل، طُلب إلى اللجان الإقليمية أن تضطلع بدورها باعتبار أن الكوارث الطبيعية كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية.

٣ - تنظيم العقد

١٤- وفيما يتعلق بالترتيبات التنظيمية للعقد، أنشأ الأمين العام مجلسا خاصا رفيع المستوى يتألف من عدد محدود من الشخصيات المرموقة دوليا ليسدي له المشورة العامة فيما يتعلق بالعقد ويتخذ التدابير المناسبة لزيادة وعي الجمهور وحشد الدعم.

١٥- كما أنشأ الأمين العام اللجنة العلمية والتقنية التي تتألف من ٢٥ خبيرا تم اختيارهم بالتشاور مع حكوماتهم. ويتمثل دور اللجنة العلمية والتقنية في وضع برامج شاملة تؤخذ في الاعتبار في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتقييم أنشطة العقد، وتقديم توصيات في تقرير سنوي يقدم إلى الأمين العام.

١٦- وأنشأ الأمين العام أمانة صغيرة للعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تمول من مصادر خارجة عن الميزانية. وتضطلع هذه الأمانة بالمسؤولية عن التنسيق اليومي لأنشطة العقد وتوفير الدعم الفني للمجلس الخاص الرفيع المستوى وللجنة العلمية والتقنية وغيرهما من الهيئات.

١٧- وقد تم تنظيم برنامج عمل الأمانة ليشمل عددا من المواضيع التي تدخل في صلب إطار العمل الدولي:

(أ) الأنشطة الاقليمية؛ اللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية؛

(ب) الإعلام ونشر المعلومات والتكنولوجيا والنظم؛

(ج) الجوانب الاقتصادية للكوارث؛ القطاع الخاص؛

(د) مشاريع البيان العملي الدولية وغيرها من مشاريع العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

١٨- وقد أصبحت أمانة العقد جزءا لا يتجزأ من إدارة الشؤون الإنسانية التي خلفت مكتب الأمم المتحدة السابق لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث. وتم دمج أمانة العقد وفرع التخفيف من آثار الكوارث التابع لإدارة الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز تطوير برامج الحد من الكوارث والتخفيف من آثارها. وتواصل الأمانة أداء وظيفتها ضمن إطار العمل الدولي.

١٩- وقد أوصت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٤ بأن يتم توفير موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ أنشطة العقد وبالتالي أن يتم بقوة تشجيع تقديم التبرعات من الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. ولهذه الغاية، أنشأ الأمين العام صندوقا استئمانيا للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وبفضل المانحين الملتزمين والدعم النشط المقدم عينا من الوكالات المتخصصة، استطاعت أمانة العقد وأنشطتها أن تمضي قدما وإن يكن على نحو متقلب في كثير من الأحيان.

٢٠- وأخيرا وفيما يتعلق بتنظيم العقد، تقرر أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٤، بإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد. وهذا الاستعراض يلي المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

٤ - غايات العقد

٢١- أيدت الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٤٦ غايات العقد حسبما أوصت به اللجنة العلمية والتقنية، وهي كما يلي:

٢٢- بحلول عام ٢٠٠٠ ينبغي أن يكون لدى جميع البلدان، كجزء من خططها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ما يلي:

(أ) تقييمات وطنية شاملة لما تتعرض له من مخاطر بسبب الأخطار الطبيعية، على أن تكون هذه التقييمات قد أخذت في الاعتبار في خطط التنمية؛

(ب) خطط لتخفيف آثار الكوارث على المستويات الوطنية و/أو المحلية تشمل الوقاية من الكوارث والتأهب لها والوعي المجتمعي على المدى الطويل؛

(ج) إمكانية الاتصال السريع بنظم الإنذار المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية والقدرة على ضمان نشر الإنذارات المتعلقة بالكوارث على نطاق واسع.

٢٣- وفي القرار نفسه، أيدت الجمعية العامة لأول مرة عقد مؤتمر عالمي لممثلي اللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية يجمع بين مجموعة متنوعة واسعة من المشاركين ويسهم في استعراض منتصف المدة لتنفيذ العقد.

ثانيا - وضع البرامج وتنفيذها

٢٤- لقد تم إحراز درجات متفاوتة من التقدم في أنشطة العقد وفقا للموارد المتاحة وقدرات الشركاء في العقد. غير أن التوقعات التي نشأت عن الدعوة الى عقد المؤتمر العالمي قد أثرت على أنشطة العقد بدرجة متزايدة ويقدم هذا التقرير نظرة إجمالية على التطورات البرنامجية ضمن إطار العمل الدولي.

ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية

المجلس الخاص الرفيع المستوى

٢٥- أنشأ الأمين العام المجلس الخاص الرفيع المستوى في عام ١٩٩١. وعقد الأمين العام الاجتماع الأول للمجلس في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر من تلك السنة ويتألف المجلس من عشرة أعضاء بارزين. واعتمد المجلس إعلان نيويورك في اجتماعه الأول الذي عقد بحضور الأمين العام.

٢٦- وقد عقد الأمين العام الدورة الثانية للمجلس الخاص الرفيع المستوى في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من أجل استعراض التقدم المحرز في العقد والحصول على مشورة بشأن توجيه أنشطة العقد في المستقبل. وفي هذه الدورة، وجهت حكومة اليابان رسميا دعوتها لعقد المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية في يوكوهاما باليابان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤. واعتمد المجلس خطة عمل مؤلفة من ١٢ نقطة تفضي إلى عقد المؤتمر العالمي. وقد وضعت خطة العمل هذه بعد مشاورات أجريت مع المشتركين الرئيسيين في أنشطة العقد. وشددت الخطة على الحاجة إلى بناء جسور بين الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك مؤسسات التمويل مثل البنك الدولي والأوساط العلمية والتقنية. وخلص المجلس إلى أنه ينبغي عقد دورة وزارية للمؤتمر العالمي من أجل حشد الدعم

على أعلى مستوى سياسي للجزء الثاني من العقد. وشدد المجلس على أن الحد من نقص المناعة إزاء الكوارث هو هدف رئيسي. كما استرعى الاهتمام إلى الصلات بين الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، فضلا عن تخفيف آثار الكوارث كشرط أساسي لتحقيق تنمية مستدامة.

اللجنة العلمية والتقنية

٢٧- أنشئت اللجنة العلمية والتقنية في عام ١٩٩٠ وعقدت اجتماعها الأول في بون في آذار/مارس ١٩٩١. وعُين في اللجنة العلمية والتقنية خمسة وعشرون خبيرا من ٢٥ بلدا (من العلماء والصحفيين والعاملين في مجال إدارة الكوارث وغيرهم). وفي اجتماع بون هذا، تم تحديد أهداف العقد بالإضافة إلى برنامجه وإطاره. وتم اتخاذ عدد من الخطوات لتشجيع تشكيل وعمل اللجان ومراكز التنسيق الوطنية للعقد. واعتمدت معايير خاصة بتحديد المشاريع الدولية لبيان أنواع الأنشطة العلمية والتقنية التي يمكن الاضطلاع بها خلال العقد. وتم اختيار مجموعة أولية من مشاريع البيان العملي. وقد اشتملت هذه على مشاريع للتدريب والبحوث وتقديم الخدمات الارشادية اقترحها عدد من الرابطات العلمية ومنظومة الأمم المتحدة. وتم الاتفاق على تنفيذ برنامج اعلامي للمساعدة في إشاعة الوعي بإمكانات الحد من الكوارث يتركز على اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (ويعرف أيضا باسم يوم العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية) في تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة، وذلك على الرغم من أن تمويل هذا البرنامج كان ولا يزال يمثل مشكلة. وقد رحبت اللجنة العلمية والتقنية باستعداد مؤسسة Osservatorio Vesuviano لرعاية الرسالة الإخبارية المتعلقة بالعقد بعنوان "أوقفوا الكوارث" (Stop Disasters): وقد صدر العدد الأول منها في آذار/مارس ١٩٩١.

٢٨- وعقد الاجتماع الثاني للجنة العلمية والتقنية في مدينة غواتيمالا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بالاقتران مع اجتماع اقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية قامت بتنظيمه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وقد واصلت اللجنة تشجيع الجهود الوطنية ونظرت في تقريرها الأول المقدم إلى الجمعية العامة، وفي هذا التقرير، أعادت اللجنة العلمية والتقنية تأكيد أهداف وبرنامج العقد، ولا سيما الحاجة إلى تدعيم اللجان والبرامج الوطنية. وقد حظي برنامج العمل الذي أوصيت به أمانة العقد من قبل اللجنة العلمية والتقنية بتأييد الأعضاء العشرة البارزين في المجلس الخاص الرفيع المستوى في اجتماعه الأول المعقود في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ واعتمدته الجمعية العامة (القرار ١٤٩/٤٦) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢٩- وقد استرعت اللجنة العلمية والتقنية وكذلك الاجتماع الاقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الانتباه إلى ضرورة التشديد على الصلات بين الكوارث الطبيعية،

والتدهور البيئي، والتنمية المستدامة (إعلان غواتيمالا) في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وقد شددت اللجنة العلمية والتقنية تكرارا على هذه القضية في تقاريرها.

٣٠- وشارك أعضاء اللجنة العلمية والتقنية فيما بعد في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في أديس أبابا في نيسان/أبريل ١٩٩٢ من أجل تعزيز وتنسيق عمل البلدان الأفريقية في مجال الحد من الكوارث. كما شاركوا في اجتماع مماثل عقدته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الدول الأمريكية لمنطقة الكاريبي في كنغستون بجامايكا في أيار/مايو ١٩٩٢ وقد تسارعت وتيرة عقد الاجتماعات الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كما تسارع عدد الاجتماعات العلمية والتقنية المشتركة المعنية بالعقد في شتى أنحاء العالم. وشددت اللجنة العلمية والتقنية باستمرار على أن هذه المبادرات ينبغي أن تفضي إلى اتخاذ تدابير عملية للحد من الكوارث على المستويات الوطنية والاقليمية.

٣١- وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للدورة الثالثة للجنة العلمية والتقنية التي عقدت في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٢ بالاضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع ودعم الأنشطة الوطنية، في وضع خطة لمؤتمر عالمي مقترح يعقد في عام ١٩٩٤، وتوفير الإرشادات لأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بشأن وضع برنامج فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية للحد من الكوارث ويتسم هذا الهدف الأخير بأهمية متزايدة حيث أنه تم الإتفاق على الحاجة الى أدلة واضحة تثبت الفوائد الاقتصادية للحد من الكوارث. وأن اثبات هذه الفوائد هو الذي يكفل اقناع صانعي السياسة والوكالات على المستوى الوطني بإدراج مسألة الحد من الكوارث في خططهم الإنمائية. ولا ينبغي أن يكون المؤتمر العالمي حدثا يتسم بطابع محض علمي بل يجب أن يكون مناسبة تتيح التفاعل بين صانعي السياسة مع اتاحة امكانية المشاركة على المستوى الوزاري.

٣٢- وعقدت الدورة الرابعة للجنة العلمية والتقنية في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٩٣ بناء على دعوة من حكومة الهند. وقد أتاح هذا لأعضاء اللجنة فرصة للاستفادة من خبرة الأخصائيين من بلدان آسيا والمحيط الهادئ في مجال تخفيف آثار الكوارث والتفاعل معهم. وتم في هذا الاجتماع إنشاء الفريق التحضيري التقني للمؤتمر العالمي التابع للجنة العلمية والتقنية.

٣٣- وعقدت الدورة الخامسة للجنة العلمية والتقنية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد خصصت هذه الدورة أساسا لوضع اللمسات الأخيرة على مضمون برنامج المؤتمر العالمي بالتنسيق مع المنظمات التي اضطلعت بمسؤولية رئيسية عن تنظيم الدورات التقنية وإعداد التقارير الإقليمية.

باء - التنسيق فيما بين الوكالات

الفريق العامل المشترك بين الوكالات

٣٤- واصل الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للجنة التوجيهية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨، تنسيق برامج عمل الوكالات فيما يتعلق بإطار العقد. وعقد الفريق ستة عشر اجتماعا منذ إنشاء اللجنة. وفي عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، اجتمع الفريق أربع مرات للتحضير للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية. وبالإضافة الى المشاركة التقليدية من قبل وكالات الأمم المتحدة، فقد انضم الى الفريق عدد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات العلمية مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، والاتحاد العالمي لمنظمات الهندسة، وقد اضطلعت هذه المنظمات بمسؤولية كبيرة في تنظيم البرنامج العلمي والتقني للمؤتمر العالمي، حسبما ذكر أعلاه. وستقدم جميع المنظمات الأعضاء في الفريق تقارير عن برامجها المتصلة بالعقد في وثائق معلومات مستقلة في المؤتمر العالمي. وتظهر بوضوح في برنامج المؤتمر مساهمة الفريق في العقد والمؤتمر.

التخفيف من آثار الكوارث

٣٥- إن أنشطة إدارة الشؤون الانسانية في مجال تخفيف آثار الكوارث والوقاية منها تندرج في ثلاث فئات رئيسية هي:

(أ) على المستوى العالمي، وضع استراتيجيات للحد من الكوارث والتخفيف من آثارها، والاضطلاع بأنشطة ترويجية لنشر المعارف المتعلقة بالمواد التقنية والإدارية الأكثر فعالية من خلال إجراء تحليلات إفرادية للتجارب، وإعداد الأدلة وعروض المؤتمرات وحلقات العمل وغير ذلك من الأنشطة الترويجية والتدريبية؛

(ب) على المستوى الوطني ودون الإقليمي، مساعدة السلطات في تحديد المخاطر القصوى، ووضع وتنفيذ برامج لتخفيف آثار الكوارث، وإنشاء هياكل مؤسسية تولي اهتماما دائما لهذه الأنشطة؛

(ج) على المستوى المحلي، إنشاء آليات عمل مع السلطات المحلية من أجل توفير الارشادات بشأن التدابير التدريجية لتخفيف آثار الكوارث بالنسبة لمثال واحد على الأقل من كل نوع من أنواع السيناريوهات العالية المخاطر.

٣٦- وتستند الأنشطة الحالية التي تضطلع بها إدارة الشؤون الانسانية في مجال تخفيف آثار الكوارث الى تعاون وتنسيق وثيقين مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمانحين. وتقوم إدارة الشؤون الانسانية بتوفير الدعم التقني والمهني لأغراض وضع البرامج وتنفيذ المشاريع. وهذه الأنشطة تشمل:

(أ) الأرجنتين: المخاطر البركانية والتكنولوجية؛

(ب) بنغلاديش: تدابير لتخفيف الآثار المترتبة على الأعاصير الحلزونية؛

(ج) بوتسوانا: خطة وطنية في مجال الكوارث؛

(د) كولومبيا: برنامج متكامل متعدد القطاعات في مجال تخفيف آثار الكوارث؛

(هـ) إكوادور: برنامج متعدد القطاعات؛

(و) مصر: الإرشاد فيما يتعلق ببرنامج وطني جديد لتخفيف آثار الكوارث؛

(ز) غينيا: تعزيز قدرات إدارة الكوارث؛

(ح) ملاوي: وضع مشروع لتخفيف آثار الكوارث؛

(ط) نيبال: سيناريو يتعلق بانهيار السدود؛

(ي) بيرو: الحد من مخاطر البراكين والزلازل والموجات السنامية؛

(ك) المملكة العربية السعودية: إسداء المشورة للدفاع المدني؛

(ل) جنوب المحيط الهادئ: التأهب للكوارث؛

(م) فييت نام: خطة عمل بشأن كوارث المياه؛

(ن) منطقة البحر الأبيض المتوسط: مشروع تعاوني للحد من المخاطر السيزمية (SEISMED)؛

(س) أمريكا اللاتينية: التعاون دون الإقليمي في مجال تخفيف آثار الكوارث.

جيم - اللجان الوطنية والترويج الإقليمي

اللجان الوطنية

٣٧- بحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، بلغ عدد البلدان التي أعلنت عن مشاركتها الرسمية في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ١٣٥ بلدا، وقد قام ٨٣ بلدا منها بإنشاء لجان وطنية بينما قام ٤٨ بلدا آخر بتعيين مراكز تنسيق. وهناك أربعة بلدان جديدة تعمل حاليا على إنشاء لجان وطنية.

٣٨- وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، طلبت أمانة العقد الى اللجان ومراكز التنسيق الوطنية تقييم ما أحرزته من تقدم في تحقيق أهداف العقد وبيان خططها في هذا الصدد بالنسبة للنصف الثاني من العقد.

٣٩- وطُلب اليها بصفة خاصة أن تقدم تقارير بشأن:

(أ) تكوين اللجان ومراكز التنسيق الوطنية؛

(ب) المخاطر السائدة، والكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا، والخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن ذلك؛

(ج) المساعدة اللازمة والمتاحة لأغراض الحد من الكوارث الطبيعية؛

(د) أنشطة التخفيف من آثار الكوارث التي أنجزت مؤخرا أو التي يجري الاضطلاع بها؛

(هـ) الخطوات المتخذة في اتجاه تحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة للعقد؛

(و) خططها وتشريعاتها الوطنية في مجال الحد من الكوارث الطبيعية.

٤٠- وبحلول شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، بلغ عدد البلدان التي قدمت تقارير وطنية الى أمانة العقد ٩٢ بلدا. ويتوفر ملخص لتلك التقارير في إضافة لهذا التقرير (A/CONF.172/4/Add.1).

٤١- وبالرغم من أن التقارير الوطنية تشير الى إحراز تقدم في تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، فإنه من الواضح أن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تحتاج الى دعم من أجل تحقيق أهداف العقد. وهذا ينطبق بصفة خاصة على التدريب، وتقييم المخاطر، ورسم الخرائط لمناطق الخطر، والإنذار.

٤٢- وينبغي أن تستمد هذه المساعدة على نحو متزايد، حسبما تم التشديد عليه في التقارير الوطنية، من مصادر ثنائية ومن خلال التعاون الإقليمي وعن طريق تبادل المعلومات والخبرة العملية فيما بين البلدان المعرضة لنفس المخاطر. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية تطلب من المنظمات الدولية والحكومات المانحة أن تكفل إدراج تدابير الحد من الكوارث في مجال المساعدة الغوثية في حالات الكوارث والمساعدة الانمائية.

تعزيز العقد على الصعيد الاقليمي

٤٣- ويجري النظر الى العقد باعتباره يشكل أداة عظيمة القيمة لزيادة الوعي السياسي والعام بفوائد الحد من الكوارث الطبيعية، غير أنه قد لوحظ أن العقد ربما يركز تركيزا مفرطا على جوانبه الدولية والعلمية. وبالتالي فإن العديد من التقارير يشدد على ضرورة تقديم الدعم على المستوى الوطني، وأن مثل هذا الدعم ينبغي أن يزاد ويركز قبل كل شيء على الجوانب العامة لإدارة الكوارث والحد منها.

٤٤- أعطيت أولوية عالية في الآونة الأخيرة لدعم المبادرات الإقليمية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. والواقع أنه ظهر ازدياد ملموس في الوعي السياسي للحد من الكوارث الطبيعية أثناء الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

(أ) افريقيا

٤٥- بعد موجات الجفاف والمجاعات الرهيبة التي شهدتها الثمانينات وراح ضحيتها مئات الآلاف، تعرض الجنوب الافريقي لجفاف آخر في ١٩٩٢/١٩٩٣، لكن أمكن تلافي الكارثة بعمل دولي جاء في الوقت المناسب. وبعد انعقاد اجتماع دون إقليمي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بدئ في تنفيذ سلسلة من البرامج القطرية. ودعمت أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بنشاط هذه البرامج من خلال مساعيها الحميدة وعملها المعزز في المنطقة الافريقية.

٤٦- وقد أحاطت افريقيا علما بتوصية الجمعية العامة بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤ أيد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية اقتراحا باتخاذ موقف افريقي مشترك في المؤتمر العالمي. وأكد مجلس الوزراء أن الكوارث أثرت تأثيرا خطيرا على الأداء الاقتصادي للمنطقة وأنها ضاعفت من دورة تدني البيئة والفقر. واعتُرف أيضا بأن الاستراتيجيات القائمة لتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث لا تراعي القضايا الأطول أجلا المتمثلة في الحد من الكوارث والمرتبطة بالتنمية. ولذا ينبغي ادراج استراتيجية فعالة للحد من الكوارث في استراتيجيات التنمية المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل. ونتيجة لذلك قُدمت ورقة معلومات أساسية إلى اجتماع وزراء التخطيط والاقتصاد للجنة الاقتصادية لأفريقيا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وفسّرت الإطار لبرنامج العمل الافريقي من أجل الحد من الكوارث. وثمة موضوع رئيسي للبرنامج الإقليمي الأفريقي هو أن الحد من الكوارث الطبيعية يشكل جزءا مكملا للتنمية المستدامة.

(ب) آسيا

٤٧- إن التأهب للكوارث واتقاءها لهما تقليد طويل في أجزاء كثيرة من آسيا. وتبين البرامج في اليابان أنه حتى في أكثر البلدان تعرضاً للكوارث، يمكن للحد من الكوارث أن يحقق نتائج إيجابية. واتخذت اليابان منذ البداية الأولى للعقد الدولي دورا قياديا في تعزيز ودعم برنامج العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وزادت المؤتمرات الدولية التي عقدت في مدينة تشيبا (١٩٩٢) وأيتشي/ناغويا (١٩٩٣) من تأكيد دور اليابان الذي أدى إلى المؤتمر العالمي.

٤٨- وطوّرت بلدان كثيرة في آسيا بشكل جيد برامج وطنية لتخفيف آثار الكوارث، وأبدت اهتماما متزايدا بالتعاون الدولي وبتدعيم مؤسساتها لذلك الغرض. وطوّرت اللجنة الوطنية الصينية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، من جملة أمور، برنامجا وطنيا واسعا للحد من الكوارث في إطار العقد. وأدى مؤتمر دولي للحد من الكوارث عقد في بكين في ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى إصدار تقرير هام وتوصيات هامة تستحق اهتماما دوليا دقيقا.

٤٩- وبناء على طلب أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، أعدّ المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في بانكوك ورقة معلومات أساسية تعكس الوضع الجاري والمتطلبات المقبلة لتنفيذ إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في جنوب وجنوب شرقي آسيا بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي. واجتمع فريق عامل مؤلف من كبار المهنيين الآسيويين فضلا عن ممثلين من المنظمات الإقليمية والدولية في شباط/فبراير ١٩٩٤ لاستعراض المسألة.

٥٠- وعُقد اجتماع إقليمي لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في آذار/مارس ١٩٩٤ في نيودلهي للنظر في اتخاذ موقف مشترك لبلدان الرابطة في المؤتمر العالمي، فضلا عن بحث برنامج إقليمي للحد من الكوارث.

(ج) منطقة الكاريبي

٥١- إن النهج الذي اتخذته دول منطقة الكاريبي أملته الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة، حيث يتم التركيز كثيرا على الإنذار بالأعاصير والتأهب لها. وعقد اجتماع إقليمي في بورت أوف سبين، ترينيداد، نظمته وحدة البحوث السيزمية بجامعة وست إنديز، بدعم من الوكالة الكاريبية للاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث والاتحاد الكاريبي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. وكانت أهداف هذا الاجتماع الذي عقد في اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣) هي تشجيع المجتمع العلمي بالمنطقة على المشاركة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، وتأكيد الحاجة إلى إدراج موضوع الحد من أخطار الزلازل بشكل أبرز في جداول أعمال اللجان الوطنية للعقد الدولي. ومن بين توصيات الاجتماع، يجدر بصفة خاصة ذكر الأولوية المعطاة لتحليل مدى تعرض مرافق حيوية كالمستشفيات والمدارس. وتعهدت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية بزيادة تعاونهما كل في مجال اختصاصه.

(د) كومنولث الدول المستقلة

٥٢- وظهر في كومنولث الدول المستقلة اهتمام إقليمي بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وشجّع اجتماع عقدته بلدان كومنولث الدول المستقلة في بيشكيك، قيرغيزستان، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ جميع البلدان المشاركة على الاشتراك في العقد الدولي وتقديم تقارير عن أنشطتها الوطنية في مجال الحد من الكوارث.

٥٣- وتكشف التقارير الوطنية عن وجود حجم كبير من المعارف والخبرات بشأن مجال واسع من المخاطر الطبيعية في كومنولث الدول المستقلة، تشمل المخاطر التكنولوجية والبيئية. وتم التشديد على الحاجة إلى إدراج هذه المخاطر في أنشطة العقد الدولي في المنطقة. كما اعتُرف بازدياد تواتر وحجم المخاطر الطبيعية التي تواجه كومنولث الدول المستقلة، فضلا عن ازدياد تعرضها بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع تأكيد الحاجة إلى تعاون إقليمي فعال في مجالات التدريب وبناء المؤسسات وفي إنشاء شبكات ربط دولية.

٥٤- وأدى الاجتماع في قيرغيزستان إلى إنشاء مجلس مشترك بين دول الكومنولث استضافته لجنة الطوارئ في روسيا. ووقعت جميع بلدان الكومنولث اتفاقا بإقرار التعاون الإقليمي. وعقد اجتماع متابعة في آلماتي بكازاخستان في آذار/مارس ١٩٩٤ استكمل تقرير بلدان الكومنولث الذي سيعرض على المؤتمر العالمي.

(هـ) أوروبا

٥٥- لجميع البلدان الأوروبية بالفعل منظمات راسخة للحماية المدنية وبها معاهد كثيرة للبحث العلمي متخصصة في الجوانب العلمية والتقنية للحد من الكوارث، وخاصة في علوم الأرض والجوانب الهندسية. ووضع مجلس أوروبا "اتفاقه الجزئي المفتوح" بشأن الحد من أخطار الزلازل في أوروبا ومنطقة البحر المتوسط. وعملت البلدان النوردية عادة في تعاون وثيق في مجالات التأهب للكوارث وإدارتها. ومارس الكثيرون من الخبراء والمؤسسات في أوروبا نشاطهم في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، كما مارس هذا النشاط عدد من اللجان الوطنية. وكان البروفيسور م. ليشات من بلجيكا، وهو أحد الآباء المؤسسين للعقد، رئيسا لفريق اللجنة العلمية والتقنية المعني بالأعمال التحضيرية التقنية للمؤتمر العالمي. وأسهمت ألمانيا وإيطاليا إسهاما كبيرا في العقد الدولي بإعارة موظفين فنيين للأمانة.

٥٦- وعُقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اجتماع للجان ومراكز الوصل الوطنية المعنية بالعقد الدولي في الاتحاد الأوروبي، بدعم من مكتب الجماعة الأوروبية للشؤون الإنسانية لمناقشة المساهمات الفردية والمنسقة لبلدان الاتحاد الأوروبي في مقاصد وأهداف العقد، وفي المؤتمر العالمي. ولاحظ الاجتماع وجود مستويات نشاط شديدة التباين فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي. كما لاحظ الاجتماع أن تصورات نطاق العقد الدولي اختلفت من بلد لآخر، فتراوحت بين الاهتمام بالحد من الكوارث الطبيعية في السياق الوطني فقط وبين الاهتمام حصريا بالبلدان النامية.

٥٧- وتشمل الاجتماعات الدولية في إطار العقد تنظيم حلقتي عمل من جانب الجمعية الوطنية للمملكة المتحدة في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وعقد اجتماعات في ايطاليا، وخاصة في بيروغيا. وبناء على طلب أمانة العقد الدولي، نظمت مؤسسة التنمية الألمانية اجتماعا دوليا بشأن الكوارث والتنمية في برلين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وسيتاح تقرير الاجتماع وتوصياته في المؤتمر العالمي.

(و) أمريكا اللاتينية

٥٨- شهدت أمريكا اللاتينية على مر السنين وضع برامج وطنية وإقليمية قوية للحد من الكوارث. وتدعم منظمات دولية، تشمل إدارة الشؤون الإنسانية، مجالا واسعا من مشاريع تخفيف آثار الكوارث. وشجعت منظمات إقليمية، مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، على تنظيم حلقات عمل وطنية متعددة التخصصات لتعزيز مشاركة كل القطاعات والمؤسسات في الحد من الكوارث. وللعقد الدولي نشاط إقليمي يعنى بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وفي هذا الصدد عقدت حلقات عمل في ١١ بلداً. وكان الناتج الأساسي لهذا النشاط هو صدور بيان مشترك بين القطاعات بشأن الأولويات.

٥٩- وتم تنظيم اجتماع دون إقليمي للمنطقة الأندية في كولومبيا في آب/أغسطس ١٩٩٣. وعقدت حلقة عمل لأمريكا الوسطى في السلفادور في شباط/فبراير ١٩٩٤. وبلغت الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمر العالمي في أمريكا اللاتينية ذروتها في مؤتمر للبلدان الأمريكية عقد في كرتاخينا في كولومبيا في آذار/مارس ١٩٩٤. وشارك في الاشراف على هذا الحدث العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية والصليب الأحمر وكثير من المنظمات العلمية وغير الحكومية.

٦٠- ومن بين الاستنتاجات التي تكرر التوصل إليها في هذه الاجتماعات التأكيد على الحاجة إلى تدعيم دور وريادة وكالات التنمية، بدلا من الاستمرار في الاعتماد على الآليات المتخصصة في الإغاثة والاستجابة للكوارث؛ والحاجة إلى ضمان مشاركة الهيئات التشريعية في هذه العملية.

(ز) أمريكا الشمالية

٦١- كانت الولايات المتحدة الأمريكية، مع اليابان، من أهم من بدأ وشارك في رعاية العقد الدولي والقرار المؤسس له الذي اتخذته الجمعية العامة. وشاركت الأكاديمية الوطنية للعلوم، ومؤسسة العلوم الوطنية ووكالات وإدارات كثيرة بحكومة الولايات المتحدة في كل الفكر المفاهيمي الذي صاغ العقد الدولي. ويعد الدكتور فرانك بريس الرئيس السابق لأكاديمية العلوم الأمريكية أحد الآباء المؤسسين للعقد. وأعارت هيئة المسح الجيولوجي للولايات المتحدة والوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ كبار الموظفين للعقد الدولي منذ إنشاء أمانته. وشارك بنشاط في كل الأنشطة الرئيسية للعقد ممثلون من حكومة الولايات المتحدة ومن المجتمع العلمي والقطاع الخاص. وكرس اجتماع دولي سنوي عقد في بولدر بكولورادو في ١٩٩٣ عددا من الجلسات للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والمؤتمر العالمي.

وشرعت كندا والمكسيك في تنفيذ كثير من الأنشطة الوطنية المتعلقة بالعقد الدولي. وقدمت كندا إسهاما هاما في العقد في شخص السيد ج. بروس رئيس اللجنة العلمية والتقنية.

(ح) منطقة المحيط الهادئ

٦٢- عقد اجتماع إقليمي للجان الوطنية المعنية بالعقد الدولي في فانواتو في آب/أغسطس ١٩٩٣. وقد عُقد هذا الاجتماع بفضل الدعم السخي المقدم من استراليا. واعتُرف بأن بعض بلدان المنطقة تفتقر إلى البنية الأساسية وإلى ترتيبات إدارة الكوارث لكي تتمكن من مواصلة الاشتراك النشط في أنشطة العقد الدولي. وينبغي للبلدان النشطة في تنفيذ إطار العقد الدولي أن تكون مستعدة لمساعدة تلك البلدان التي لم تشارك حتى الآن بنشاط. وفي هذا الصدد أحاط الاجتماع علما بدور البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية للحد من الكوارث في جنوب المحيط الهادئ. ولاحظ أن البرنامج يوفّر أداة سليمة لتعزيز القدرة على إدارة الكوارث في جنوب المحيط الهادئ.

٦٣- وذكرت جميع البلدان المشتركة أنها تحتاج إلى مراكز وصل للتعليم ورفع الوعي. ويمكن البدء بذلك عن طريق خدمات مكتب برنامج المحيط الهادئ بإدارة الشؤون الانسانية والأمانة الاسترالية للعقد الدولي. واتفق الاجتماع على إنشاء فريق عامل بتنسيق ودعم من هذين الكيانين. وقدّم مكتب برنامج المحيط الهادئ المساعدة في الإعداد للتقارير الوطنية والتقرير الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ التي ستقدم إلى المؤتمر العالمي. وصادق على التقرير الوطني برنامج البيئة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ.

دال - الإعلام العام، نشر المعلومات، وتكنولوجيا ونظم المعلومات

الإعلام العام

٦٤- تم وضع الأساس لأنشطة الإعلام العام للعقد الدولي في استراتيجية للإعلام العام صاغتها اللجنة العلمية والتقنية في عام ١٩٩١. وتركزت أنشطة الإعلام العام في مجالين رئيسيين: نشر وتوزيع الرسالة الإخبارية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والتي تحمل إسم "Stop Disasters"، والاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

(أ) الرسالة الإخبارية "Stop Disasters"

٦٥- أصبحت الرسالة الإخبارية "Stop Disasters" التي تصدر في مرصد فيزوف "Vesuviano Osservatorio" في نابولي، بدعم من الحكومة الايطالية، هي المنبر الأساسي لتعزيز أهداف العقد. وصدر حتى الآن ثمانية عشر عدداً من هذه الرسالة. وازدادت النسخ المطبوعة بالتدريج من ٨٠٠٠ إلى ١٥ ٦٠٠ نسخة. وتوزع الرسالة الإخبارية حاليا في ١٩٢ بلداً وإقليما على اللجان الوطنية للعقد الدولي والوكالات المعنية بإدارة الكوارث والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمعاهد البحثية والمالية. وتخدم حاليا الرسالة الإخبارية التي تصدر بأربع لغات كحلقة وصل هامة بين الشركاء في العقد. وأعلنت مؤخرا الوكالة الاتحادية لإدارة حالات الطوارئ في الولايات المتحدة عن تقديم دعم سنوي للرسالة الإخبارية. وعُرضت مساهمات أخرى من مصادر شتى شملت القطاع الخاص.

(ب) اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

٦٦- يعد يوم الأربعاء الثاني من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام هو اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وتم الاحتفال بيوم العقد الدولي في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ في إطار المواضيع التالية: الحد من الكوارث الطبيعية والتنمية المستدامة (١٩٩٢)؛ والتركيز على المدارس والمستشفيات (١٩٩٣). وفي كلتا المناسبتين تم تجميع وإرسال مبادئ توجيهية للاحتفال وبرامج إعلامية تتضمن منشورات ومواد أخرى سمعية - بصرية إلى اللجان الوطنية للعقد الدولي وإلى المنظمات الإقليمية والدولية. وتشير برامج الاحتفال المنوعة والمبتكرة التي نظمتها اللجان الوطنية للعقد الدولي والمنظمات الإقليمية الدولية إلى ازدياد الاهتمام والمشاركة في أنشطة العقد الدولي.

(ج) الإعلام العام للمؤتمر العالمي

٦٧ - تم إعداد برنامج إعلام عام للمؤتمر العالمي الذي وضع بمشاركة الشركاء في العقد، على النحو التالي:

(أ) مجموعات مواد صحفية لوسائط الإعلام وسائر الشركاء في الإعلام العام؛

(ب) معرض عام في يوكوهاما تشارك فيه المعاهد العلمية واللجان الوطنية للعقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛

(ج) معرض لرسوم الأطفال سبقها تنظيم مسابقات وطنية؛

(د) اجتماع مائدة مستديرة في يوكوهاما ينظم بالتعاون مع مؤسسة أننبرغ للنظر في أدوار وسائط الإعلام والمديرين والعلماء في نشر المعلومات عن الحد من الكوارث الطبيعية.

٦٨- وتركز الحملة الإعلامية التي بدأت في ١٩٩٤، كما أوصت اللجنة العلمية والتقنية، على أهداف العقد، كل هدف على حدة، على نطاق العالم. وهذا يمكن من تعيين مجالات العمل ذات الأولوية، وصياغة استراتيجيات مشتركة، وحشد الجهود والمشاركة الدولية على مسار محدد بوضوح، يجمع بين الترويج والاجراءات المناظرة في برنامج العقد الدولي.

٦٩- وفي كل مرحلة من مراحل الحملة الإعلامية كان يُطلب من المجتمع الأكاديمي والحكومات والمجتمعات المعرضة للكوارث ووسائط الإعلام وجميع القوى الفاعلة الأخرى في العقد الإسهام بنصيبها في تحقيق كل هدف. ومن شأن ذلك أن ييسر من حشد وتوجيه الدعم للبلدان النامية المعرضة للكوارث أو للمناطق أو المجتمعات التي تلتمس المساعدة.

(د) شركاء العقد

٧٠- أنتجت إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، التي عُهد إليها بدور رئيسي في الترويج لأهداف العقد، فيلما تليفزيونيا يحمل عنوان "Up Against Nature" وكراسة عن العقد الدولي، ومنشورا للتوعية بالكوارث وُزع على نطاق واسع على اللجان الوطنية للعقد الدولي وعلى المنظمات الإقليمية والدولية. كما تعاونت إدارة شؤون الإعلام مع الأمانة في تنظيم مؤتمرات صحفية وإصدار بلاغات صحفية في عدد من الأحداث المتصلة بالعقد.

٧١- وأنتجت المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، مواداً للترويج لأنشطتها المتصلة بالعقد. كما تعاونت تعاوناً وثيقاً في تجميع المواد الإعلامية لمجموعات المواد الصحفية المتعلقة بالمؤتمر العالمي.

٧٢- وبدأت بعض اللجان الوطنية للعقد الدولي في إصدار رسائلها الإخبارية المنتظمة الخاصة بها والمعنية بالعقد، وأصدرت منشورات خاصة ومواداً أخرى سمعية - بصرية بمناسبة اليوم الدولي السنوي للحد من الكوارث الطبيعية. وعلى الصعيد القطري أيضا وفرت مكاتب المنسقين المقيمين دعمها للبرامج المنفذة كجزء من الترويج للمؤتمر العالمي.

٧٣- ورغم وجود بعض العلامات على الاهتمام العام والمشاركة العامة في أنشطة العقد، ما زالت هناك حاجة إلى الاضطلاع بحجم كبير من العمل من جانب كل شركاء العقد لزيادة إبراز الامكانات الموجودة للحد من الكوارث.

(هـ) نشر المعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات

٧٤- تم النظر في نظم المعلومات والاتصالات المتعلقة بالكوارث خلال عديد من الاجتماعات التي أشرف عليها العقد الدولي أو المتصلة به. إن الاحتياجات المحددة والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات كانت بدورها موضع نظر فريق استشاري للجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأقر الفريق بأهمية نشر المعلومات عن تكنولوجيا إدارة الكوارث. ولوحظ وجود عدد من النظم المستقلة أو المشتركة لإدارة حالات الطوارئ والاستجابة لها، استناداً إلى الاتصالات في الزمن الحقيقي (أو قرب الزمن الحقيقي) وتكنولوجيات الحواسيب. وتستفيد هذه النظم من حلقات اتصالات أرضية أو فضائية وتستخدم أساسا في الإغاثة في حالات الكوارث.

٧٥- وتخطط إدارة الشؤون الإنسانية لنظام معلومات دولي جديد للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ (IERRIS). والغرض من هذا النظام هو ضمان أن تتوافر في مراكز متعددة لاتخاذ القرارات في أنحاء العالم المعلومات ذات النوعية والكمية والتوقيت المطلوبة عند حدوث حالات طوارئ دولية. ويجري تطوير هذا النظام بدعم من حكومة الولايات المتحدة. وينبغي أن تؤخذ احتياجات العقد الدولي وشركائه في الاعتبار في تصميم وتنفيذ هذا النظام. وسيسمح النظام بأقصى قدر من الوصول إلى المعلومات المطلوبة لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية.

٧٦- إن تكنولوجيا المعلومات تشهد تطوراً فائق السرعة. وهناك نظم وشبكات كثيرة مختلفة، فضلا عن قواعد بيانات قائمة بذاتها سيتعين تقييمها. وقد يصبح أحد هذه النظم، وهو الشبكة الدولية INTERNET الأساس لتقاسم وتبادل المعلومات بشأن الكوارث مستقبلاً. وتوجد لهذا النظام بالفعل شبكات متخصصة في المعلومات المتصلة بالكوارث. إن ربط نظام الشبكة الدولية بنظم المعلومات والاتصالات القائمة والمخطط لها (النظام الدولي للمعلومات للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ) من شأنه أن يساعد على التعجيل بفرص حصول مديري الكوارث على ما يطلبونه من معلومات.

٧٧- وهناك أشكال جديدة للربط الشبكي تبتعد عن المركزية التقليدية لوظائف إدارة المعلومات وتضع تركيزاً أكبر على تقاسم وتبادل المعلومات. وبذلك يجري تخزين المعلومات في مختلف المواقع ليتم

تجميعها من خلال حلقات ربط شبكي. أما المجالان الأساسيان اللذان يعتزم تطوير نظم المعلومات في إطار العقد التركيز عليهما فهما:

(أ) تحديد احتياجات لمديري الكوارث على كافة المستويات من المعلومات؛

(ب) تطوير احتياجات الاتصالات لنقل بيانات تخفيف آثار الكوارث إلى الشبكات الواعدة بربط جميع الأمم بما فيها البلدان النامية، بنظم المعلومات شديدة التطور مستقبلاً.

وبتحديد متطلبات المعلومات، يمكن وضع قاعدة صلبة لبيانات اتقاء الكوارث وتخفيف آثارها. وتشمل هذه القاعدة تقييم المخاطر ودرجة التعرض والأخطار (الفقدان المتوقع) لأنواع مختارة من الكوارث، وتقييم فعالية كلفة تدابير التخفيف، وتحليل نظم إدارة الكوارث، بما فيها قدرات الاتصالات. وتيسيراً للحصول على هذه المعلومات بسهولة يجب وضع شكل إطاري معياري للبيانات. ولا يقترح أن تقوم أمانة العقد الدولي بجمع البيانات وتجميعها مركزياً، إلا أنه يتعين عليها إبلاغ المستعملين المحتملين بتوافر هذه البيانات وسبل الحصول عليها. وبهذه الطريقة سيتم مساعدة المستعملين المحتملين (الحكومات الوطنية، السلطات المحلية، مصارف الاستثمار، شركات التأمين، المنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية) في اتخاذ قرارهم.

هاء - الجوانب الاقتصادية للكوارث والقطاع الخاص

الاعتبارات الاقتصادية

٧٨- أصبح الأثر الاقتصادي الضار للكوارث الطبيعية مثار قلق كبير. ففي البلدان النامية، وبالنظر أساسا إلى غياب الضوابط على المباني واستخدامات الأرض، تؤدي الخسائر الرأسمالية والبشرية معاً التي تسببها الكوارث إلى شل الاقتصاد والخدمات الاجتماعية. وفي البلدان الصناعية تفوق الخسائر الرأسمالية كثيراً الخسارة في الأرواح البشرية. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد للمجتمع الحديث وبنيته الأساسية التكنولوجية، من المرجح أن تصبح تكاليف الإحلال والاصلاح مرهقة بشكل متزايد. أما الخسائر غير المباشرة، مثل الخسارة في الانتاج، فيصعب قياسها لكن يمكن تقدير أنها تحدث آثاراً ضارة بالمثل على الاقتصاد. وذكرت شركة ميونيخ لإعادة التأمين أن الخسائر المتكبدة نتيجة الكوارث على نطاق العالم تراوحت بين ٤١ بليون دولار و ٦٠ بليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات (١٩٩١-١٩٩٣). ورغم أن هذه الأرقام تقديرية محضة، إلا أنه من الواضح أن الاتجاه في تصاعد.

٧٩- وهناك صعوبات متنامية في عالم إعادة التأمين حيث تتقلص القدرة على التأمين ضد الأخطار الطبيعية الرئيسية في تناسب مع ارتفاع التكاليف المالية للخسائر المؤمن عليها. ولذا فإن ثمة حاجة عاجلة إلى إجراء علاجي لتقليل الأخطار وإبقاء أقساط التأمين قيد المراقبة من خلال اتخاذ تدابير وقائية. وتعجل أمانة العقد الدولي بجهودها لاشراك قطاع الأعمال في الحد من الكوارث، ولتعزيز التعاون بين هذا القطاع والسلطات العامة في تطبيق تكنولوجيات مناسبة للوقاية. إن برنامج المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية يعكس هذه الارادة.

٨٠- ولا يمكن إلا تأكيد وتركيز أهمية إدخال سياسات وتدابير التخفيف في مشاريع التنمية المعرضة لخطر الكوارث. ويمكن قياس تكاليف التخفيف مقابل الخسارة المحتملة للأرواح والممتلكات والوظائف والخدمات التي تحدثها الكارثة. وثمة نتيجة طبيعية لذلك هي أن اتقاء الكوارث يجب أن يصبح جزءا من مفهوم التنمية المستدامة. وربما كان هذا هو المسار المنطقي لتحقيق هدف العقد الدولي بطريقة مرضية. وتقيس الآن كثير من البلدان الصناعية أثر الكوارث الطبيعية والبيئية من حيث الناتج القومي الاجمالي. وهذه خطوة مشجعة، إذ تركز على كل من أسباب الكوارث وآثارها، لا على مجرد الأعراض، أي حالات الطوارئ والإغاثة.

القطاع الخاص

٨١- يُنظر إلى صناعة إعادة التأمين حالياً باعتبارها مصدراً هاماً للخبرات ومرشداً في معالجة مسألة الأثر الاقتصادي للكوارث الطبيعية. ويعتقد أن قطاعات صناعية عديدة تشكل مصدراً قيماً للمعلومات والتعاون من أجل العقد الدولي. إن الشركات والرابطات المهنية التي تعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستشعار عن بعد، وفي المواد الكيميائية والهندسة المدنية والالكترونيات وتكنولوجيا السواتل هي في وضع جيد يسمح لها بتكريس بعض جهودها لدراسة نظم الانذار بالكوارث والحد منها. غير أن القطاع الخاص يحتاج إلى مزيد من المعلومات بشأن الموضوع. وللتغلب على هذا النقص في المعلومات، تنفذ الأمانة استراتيجية إعلامية موسعة تتوخى الاتصال بالشركات الخاصة بطريقة أكثر مباشرة.

٨٢- وقد عقدت عدة حلقات عمل للقطاع الخاص تعنى بالحد من الكوارث في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ تحت رعاية مكتب الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية في حالات الكوارث. وثبت أن حلقات العمل هذه تشكل أداة مناسبة لتحقيق تفاعل مفيد بين القطاعين العام والخاص. كما أظهرت أن الكوارث أصبحت مثار قلق لأولئك الذين يضطرون إلى تحمل تكاليف الكوارث من جيوبهم.

٨٣- وتم تحديد إطار تجريبي للتعاون مع القطاع الخاص، وأصبح التعاون مع "متطوعي الولايات المتحدة في مجال المساعدة التقنية" له فائدته بوجه خاص في هذا الصدد. ولهذه الهيئة خبرة كبيرة في تحقيق التفاعل بين القطاعين العام والخاص في مجالات تخفيف آثار الكوارث. ولاحظ اجتماع نظمته أمانة العقد الدولي في ١٩٩٣ أنه ينبغي توفير المعلومات المتعلقة بالكوارث والتي تهم الشركات الخاصة بشكل منتظم. ويبدو أن القطاع الخاص لا يعي دائما إمكانات الحد من الكوارث أو مبادرات العقد في هذا المجال. وأشير إلى ضرورة استرعاء نظر اللجان الوطنية للعقد الدولي لهذه النقطة. وينبغي فتح باب الاشتراكات الخاصة في الرسالة الاخبارية للعقد الدولي "Stop Disasters". وناقش الاجتماع إمكانية إنشاء هيئة استشارية للقطاع الخاص، الأمر الذي يشكل خطوة موضوعية جديدة تجاه تحقيق تعاون أكثر فعالية بين العقد الدولي والقطاع الخاص.

واو - المشاريع الإيضاحية الدولية والمشاريع الدولية والاقليمية

٨٤- أوصت اللجنة العلمية والتقنية بوضع وتعزيز مشاريع توضيحية تعرف باسم المشاريع الايضاحية الدولية. وقد اختيرت هذه المشاريع وترصدها أمانة العقد بنشاط. والغرض من هذه المشاريع التوضيحية هو تقديم أمثلة عملية لمديري الحد من الكوارث. ومرفق بهذا التقرير قائمة بالمشاريع الايضاحية. (A/Conf.172/4/Add.3).

٨٥- وبسبب ازدياد عدد المشاريع المقدمة للموافقة عليها كمشاريع إيضاحية، واعترافاً بأهمية مشاركة أكبر عدد ممكن من الوكالات والمنظمات، استحدثت اللجنة العلمية والتقنية في دورتها الرابعة في ١٩٩٣ ثلاث فئات جديدة فضلا عن المشاريع الإيضاحية القائمة هي:

(أ) مشاريع دولية وإقليمية للعقد الدولي تندرج في إطار العقد وتسهم في تحقيق هدف أو أكثر من أهدافه؛

(ب) مشاريع وطنية للعقد الدولي تندرج في إطار برنامج العقد وتسهم في تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف وتكون لها قيمة خاصة؛

(ج) مشاريع إيضاحية وطنية للعقد الدولي ربما تود أن تسميها اللجان ومراكز الوصل الدولية وأن تخطر الأمانة بها.

وتيسيرا للرجوع إلى هذه المشاريع، يشار إليها في هذا التقرير باسم مشاريع العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٨٦- وتكثيفاً لأنشطة المشاريع في كل أنحاء العالم ومن أجل توفير التوجيه للأمانة وللجنة العلمية والتقنية بشأن تعزيز المشاريع، أنشأت اللجنة العلمية والتقنية لجنة فرعية مشكلة من سبعة أعضاء. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ شرعت اللجنة الفرعية للجنة العلمية والتقنية في استعراض فصلي لأنشطة المشاريع. ووفرت أربع استعراضات من هذا النوع أجرتها اللجنة الفرعية دروساً يمكن استقاؤها من مشاريع العقد الدولي.

٨٧- ويجري حالياً تنفيذ ٢٣ مشروعا (٢٣ مشروعا ايضاحيا و١٠ مشاريع للعقد) من جانب سبع منظمات دولية علمية وتقنية، ومركزين إقليميين للبحوث، وسبع وكالات للأمم المتحدة، وثلاثة معاهد/جامعات وطنية ومركزين آخرين. واستكمل بنجاح مشروعان ايضاحيان من جانب وكالات الأمم المتحدة.

٨٨- وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، نظم ٢٥ مشروعا ٧١ اجتماعا أو حلقة عمل حضرها نحو ١ ٠٠٠ شخص من ١٥٤ بلداً ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العلمية والتقنية. وحضر ٤٤ دورة تدريبية أكثر من ١ ٠٠٠ متدرب من ١٠٠ بلد. وخدمت هذه الاجتماعات والدورات التدريبية لا في نشر وتبادل المعلومات فحسب بشأن المعارف/التكنولوجيا المتصلة بالكوارث الطبيعية، بل وفرت أيضا مبادىء ونماذج للحد من الكوارث الطبيعية.

٨٩- وأدى ١٦ مشروعا إلى ظهور ثمانية وثلاثين من المنشورات أو الكتب أو اجراءات الأعمال أو الكتيبات، وإلى مسرد يعنى بالكوارث الطبيعية. وتتجاوز محتويات هذه الوثائق ٠٠٠ ٤ صفحة. وتم تقديم بعضها مجانا للمكتبات المحتاجة في البلدان النامية. كما تم من خلال مشاريع العقد الدولي وضع ١٢ نظاماً لبرامج/بيانات الحواسيب بشأن الأخطار الطبيعية والجوانب الهندسية.

٩٠- وتم استحداث مشروع "المبادرات العالمية للسلامة السيزمية" لزيادة الوعي بالكوارث لدى مقرري السياسات. ويشكل "البرنامج العالمي لتقييم الأخطار السيزمية" نواة جهد تعاوني في ميدان تقييم أخطار الزلازل في ٦ مناطق بالعالم. واستحدث مشروع "كوارث الأعاصير" استخدام طائرة لا يقودها إنسان، هي المسبار الجوي، وتستخدم لرصد الغلاف الجوي للإنذار بالأعاصير بطريقة مأمونة وفعالة الكلفة. وأصبح يتاح للمعنيين بإدارة الكوارث ثلاث قواعد بيانات بشأن الكوارث الطبيعية. وفضلا عن ذلك طور

برنامج التدريب على إدارة الكوارث في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة متنوعة من المواد التدريبية معظمها في ميدان إدارة حالات الطوارئ، للموظفين الميدانيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثا- استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

٩١- كان من المتوخى إجراء استعراض منتصف المدة للعقد حين أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٨٩ (القرار ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩). وأيدت الجمعية العامة في ١٩٩١ (القرار ١٤٩/٤٦) عقد مؤتمر عالمي للجان الوطنية للعقد ليشكل إسهاماً في استعراض منتصف المدة. وفي عام ١٩٩٢ أنشأت اللجنة العلمية والتقنية الفريق التحضيري التقني وبدأت العمل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي بصياغة واعتماد برنامج إطاري للمؤتمر. وخلال عام ١٩٩٣ ساعد الفريق، بتنسيق مع أمانة العقد الدولي والفريق العامل المشترك بين الوكالات، في استكمال برنامج المؤتمر.

٩٢- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وجهت حكومة اليابان دعوة إلى الأمين العام لعقد المؤتمر العالمي في أيار/مايو ١٩٩٤ في يوكوهاما باليابان. وتم قبول الدعوة واستمر العمل التحضيري الذي أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للقرار ١٨٨/٤٨ الذي صادق على المؤتمر باعتباره مؤتمراً للأمم المتحدة، وقام بتسمية العقد الدولي وأمانة المؤتمر. ووجه الأمين العام دعوات إلى جميع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها وإلى القطاع الخاص على النحو المحدد في القرار.

٩٣- ونتيجة اتخاذ القرار ١٨٨/٤٨، أعيد توجيه العمل التحضيري للمؤتمر العالمي لضمان مشاركة الحكومات. وعقدت سلسلة من اللقاءات التعريفية للبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تلاها اجتماع للجنة التحضيرية في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٤. ووافقت اللجنة على إنشاء مكتب اللجنة التحضيرية مشكل من ستة ممثلين إقليميين فضلاً عن الموافقة على برنامج المؤتمر وقواعده واجراءاته.

٩٤- ورغم ضيق الوقت المتاح لإعداد وتنظيم المؤتمر العالمي بعد اتخاذ القرار ١٨٨/٤٨، وافقت الدول الأعضاء على العمل التحضيري المنجز حتى الآن، وبالتالي وضعت أساساً متيناً للمؤتمر. وتم استكمال الأعمال التحضيرية لبرنامج المؤتمر في تنسيق وثيق بين اللجنة التحضيرية ومكتبها والوكالات والفريق التحضيري التقني للجنة العلمية والتقنية. ويتوقع أن يكون المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية

معلماً في وضع وتنفيذ السياسات للحد من الكوارث الطبيعية، لا في النصف الثاني من العقد فحسب بل وما بعده إلى القرن الواحد والعشرين.

رابعاً - الاستنتاجات

٩٥- سيستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٤ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي وضعته الجمعية العامة في القرار ٢٣٦/٤٤. وفيما يلي بعض الاستنتاجات التي ظهرت من المشاورات مع مجال واسع من الشركاء في العقد.

ألف- المقاصد والأهداف

٩٦- ما زال الآلاف يموتون سنوياً مع وقوع كل حدث. وما زالت البلدان النامية تقاسي أكثر من غيرها من الكوارث الطبيعية وغيرها. إن تكلفة الإغاثة والتعمير تشكل عبئاً على اقتصاداتها وتهدد تنميتها المستدامة وتكون في النهاية أكبر من كلفة الوقاية. إن أول وأكبر التحديات في الأعوام المقبلة هو جعل البلدان النامية تقف على قدم المساواة مع البلدان الأخرى من حيث التخفيف والاتقاء.

٩٧- وقد أحرز تقدم في بلوغ أهداف العقد. وازداد الوعي بفوائد الحد من الكوارث. وحدث تحسن في تبادل المعلومات، وخاصة في المجتمع العلمي، لكن نقل التكنولوجيا والتطبيق العملي للمعارف العلمية والتقنية ما زالا في حاجة إلى دعم كبير. وبالنظر إلى أن الأهداف المحددة في إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية عريضة نوعاً، فإن الأهداف المحددة في قرار الجمعية العامة ١٤٩/٤٦ ساعدت كثيرا في تركيز الاهتمام والجهد.

٩٨- وتم وضع عدد من المشاريع تحت مظلة العقد: ويجري تنفيذ عدد أكبر كثيراً من مشاريع الحد من الكوارث دون الإشارة إلى العقد. إن نشر المعلومات بشأن هذه المشاريع ونتائجها على نطاق أوسع من خلال إطار العقد من شأنه أن يضيف قيمة إلى البرنامج. ويمكن لشبكة دولية من المؤسسات أن تدعم كثيراً من تبادل المعلومات والمعارف، من خلال البحوث والتدريب ونقل التكنولوجيا. ويمكن للرسالة الإخبارية للعقد الدولي "Stop Disasters" أن تشكل قناة مفيدة في هذا الصدد.

٩٩- ولذا فإن مقاصد وأهداف العقد كانت وستظل سارية رغم التغيرات الكثيرة التي وقعت في العالم منذ إعلان العقد الدولي في عام ١٩٨٩. وثمة ثقة بأن المجتمع الدولي سيعيد تأكيد عمل العقد الدولي في هذا الصدد.

باء- تدابير السياسة العامة الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني

١٠٠- إن مدى مراعاة الحد من الكوارث باستمرار في برامج التنمية الوطنية ليس واضحاً، لكن المعلومات الأخيرة تشير إلى اتجاه متنام لمعالجة قضايا الكوارث كجزء من التنمية. إن الحد من الكوارث، أو اتقاء الكوارث، هو جزء من التخطيط وليس جزءاً من إدارة حالات الطوارئ. ومع ذلك فإن المبادرة باتقاء الكوارث كثيراً ما تظهر في أعقاب وقوع كارثة ما، ولذا فمن المؤسف أن تكون مرحلة الطوارئ لكارثة ما هي أنسب لحظة لشحذ الإرادة السياسية لبلد أو مجتمع ما لاتقاء تدمير مقبل وفقدان مقبل في الأرواح. إن شحذ المجتمع قبل وقوع الكوارث ما زال يشكل كفاحاً وعراً. وربما يكمن الجواب على هذه المشكلة في تعزيز ربط الحد من الكوارث بالتنمية المستدامة. ومن الواضح أن الحد من الكوارث هو جزء منها.

١٠١- ومن بين اللجان أو مراكز الوصل الوطنية للعقد الدولي التي أنشئت حتى الآن والبالغ مجموعها ١٣٥، هناك البعض يمارس نشاطه والبعض الآخر لم يسمع عنه بالمرة. ولكي تكون اللجان الوطنية مفيدة ولكي تضيف قيمة إلى البرامج الوطنية للحد من الكوارث، ينبغي لها أن تجمع شتى القطاعات في الحكومة والعلوم ووسائط الإعلام والقطاع الخاص، إلخ وأن تمارس دوراً حفازاً في تنفيذ البرنامج الوطني وصياغته وتنفيذه. غير أن تمويل اللجان الوطنية يمثل مشكلة، لكنه من الشروط الأساسية لتحقيق الفعالية.

١٠٢- إن العمل على الصعيد المحلي هو مفتاح النجاح في الحد من الكوارث. وما لم يتم حفز الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وتمكينهم من العمل، لن يتحقق النجاح. إن دور المنظمات المحلية غير الحكومية والشعبية حيوي في دعم هذا العمل. وكان اتجاه المنظمات غير الحكومية هو التركيز على الإغاثة، لكن الدعم المقدم من السلطات الوطنية والمحلية من شأنه أن يشجع دورها في الاتقاء والتخفيف.

جيم - الإجراء الذي اتخذته منظومة الأمم المتحدة

١٠٣- تباين بشكل واسع التزام منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي. فهناك بعض المنظمات، وخاصة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، اعتمدت الإطار وعملت بنشاط نحو تحقيق أهدافه. وهناك منظمات أخرى كثيرة لم تشارك بنشاط كاف. ولم تتوافر موارد اضافية لأنشطة التخفيف التي تضطلع بها إدارة الشؤون الانسانية. ولم تنفذ الاستراتيجية الإعلامية التي وضعت واعتمدت للعقد بالنظر الى نقص الموارد. وفي الميدان أبدى عدد محدود من المنسقين المقيمين اهتماما بالعقد وعملوا على تشجيع أهدافه. والآن ونحن نقترب من استعراض منتصف المدة ومن المؤتمر العالمي، ما زال اهتمام منظومة الأمم المتحدة غير متباينا.

دال - تنظيم العقد

١٠٤- تم استكمال الترتيبات التنظيمية، وهي إنشاء المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية والأمانة. وقد اجتمع المجلس مرتين واتخذ قرارين كتوجيه عام للأمين العام. واضطلعت اللجنة العلمية والتقنية بدور هام وكانت أداة مفيدة في تشكيل برنامج العقد ومحتواه التقني. ومارست اللجنة العلمية والتقنية دورا رئيسيا في تعزيز وتشكيل المؤتمر العالمي. وعانت الأمانة من رئاسة كثيرة التغير ومن الطبيعة المؤقتة لكل عمليات ندب وإعارة الموظفين عمليا. وفي الآونة الأخيرة فقط بدأ دمج الأمانة في إدارة الشؤون الانسانية والاندماج مع فرع تخفيف آثار الكوارث في توحيد شتى جهود الحد من الكوارث، مما وفر الدعم لأهم هدف للعقد، وهو دعم تطوير البرامج للحد من الكوارث في البلدان النامية.

هاء - الجوانب المالية

١٠٥- يعمل العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية كلية بدعم خارج عن الميزانية. إن التمويل من شتى المصادر خلال النصف الأول من العقد جعل الأمور تسير بالكاد لا أكثر. وعلى نقيض التوقعات في البداية، ظل الدعم المالي المباشر شحيحا لبرنامج ومشاريع العقد الدولي من خلال صندوقه الاستئماني. وجاءت النتائج أساسا من الأنشطة التي أبلغت عنها الحكومات والمجتمع العلمي والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وغيرها. إلا أن الصندوق الاستئماني للعقد الدولي هو أداة ذات امكانات فعالة لمساعدة البلدان المعرضة للكوارث في بدء برامج أساسية للحد من الكوارث. إن هناك حاجة الى مساهمات منتظمة في الصندوق.

١٠٦- وعاشت أمانة العقد الدولي، وهي هيكل الدعم الحيوي للعقد، على اقتراض الموظفين المعارين لفترات قصيرة. وأدى ذلك إلى إعاقة تطوير البرامج الأطول أجلا خلال فترة العقد، هذا بخلاف ذكر الفترة التالية له. وما لم يمكن تأمين التمويل الأساسي للعقد، فإن الأمل قليل في إحراز تحسن ملموس.

١٠٧- إن صعوبة برامج تمويل الحد من الكوارث هي تذكرة واقعية بالأولويات السياسية: فأعمال الإغاثة في حالة كارثة مرئية تكون أكثر جاذبية بكثير، حتى لو حققت على المدى الطويل نتائج قليلة جدا مقارنة ببرنامج أو مشروع يهدف الى تدعيم القدرات الوطنية لتحرير المجتمع من الحاجة ذاتها الى الإغاثة في حالات الكوارث. والمطلوب إحداث تغيير رئيسي من معونة الإغاثة الى تدعيم القدرات الوطنية على الحد من الكوارث من خلال برامج للتنمية المستدامة. ويبدو، الى أن يتم تصور موضوع الحد من الكوارث باعتباره جزءا مكملا لمفهوم التنمية المستدامة ذاته، أن مآل أهداف وأغراض العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، بل وكل عمليات تخفيف آثار الكوارث، هو وجود نقص مزمن في الاهتمام وفي الالتزام السياسي، وبالتالي في الموارد.

- - - - -